مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل

توفيق بوستي
أستاذ محاضر(ب)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة
Boustitoufik@yahoo.fr

ملخص:

شهد العالم ما بعد نهاية الحرب الباردة بروز العديد من التهديدات الأمنية ذات طبيعة لا تماثلية في إطار ظهور مصادر جديدة للتهديد غير دولتية (تحت قومية، فوق قومية) كالجماعات الأصولية، الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، والذي أصبح تأثيرها يتجاوز تأثير الدولة القومية، في مقابل ظهور مستويات جديدة للأمن فلم يعد هذا الأخير مرتبط بالمفهوم التقليدي – العسكري، بل امتد الى المستوى الاقتصادي والمجتمعي والسياسي والبيئي، وهو ما أفسح المجال أمام كتابات متخصصة في مجال الدراسات الأمنية – ما أصطلح عليها بمدرسة كوبنهاغن- في هذا السياق حاولت هذه الأخيرة أن تستوعب كل هذه التطورات والمستجدات سواءا على مستوى الفواعل أو المستويات.

الكلمات المفتاحية: المعضلة الأمنية، تعميق الدراسات الأمنية، نظرية الأمننة، البعد الإقليمي للأمن.

Abstract:

The post-Cold War world has seen the emergence of many asymmetrical security threats, in the context of the new sources of non-state threats (sub-national, supra-national) such as fundamentalist groups, organized crime and international terrorism, whose influence transcended the nation-state borders.

New levels of security are no longer linked to the concept of traditional – military one, but extended to the economic, social, political and environmental dimensions, which gave the opportunity to the writings specialized in the field of security studies -especially Copenhagen School-, tried to accommodate all these evolutions and developments, whether at the level of actors or levels?

Key words: Security Dilemma - Deepening of Security Studies - Securitisation Theory - Regional Dimension of Security.

مقدمة:

كان معهد كوبنهاغن للسلام مند إنشائه عام1985 ، منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية، من أهم رواده نجد كل من باري بوزان Barry Buzan وأول وايفر Ole Waever وياب دي وايلد Jaap de Wilde حيث غطت أعمالهم طيفا واسعا من القضايا الأمنية، لكن الدور الأهم والأكثر تأثيرا جاء عقب انضمام باري بوزان إلى المعهد سنة 1988 كمدير أحد المشروعات البحثية للمعهد، وهو"السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي"، تلاه بعد ذلك التحاق أول وايفر بالمدرسة والتحاقه بباري بوزان في تأليف سلسلة من البحوث النظرية، من خلال هذه اللقاءات، طور هؤلاء المنظرون برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية بديلا للمفاهيم والأطر الفكرية السائدة في الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة الأمن.

وقدم هؤلاء نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن، والظواهر المتصلة بها الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد، تحت إشراف بوزان، وهو ما يعرف بـ" الأمن المجتمعي"، فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أول وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما يعرف بنظرية الأمننة. ومنه يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما مضمون التصور الأمني لمدرسة كوبنهاغن؟ وكيف ساهمت هذه الأخيرة في تطوير وتنقيح الطرح التقليدي للأمن؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة الى عدة نقاط:

1-باري بوزان والتحليل الأمني الشامل

2-مستويات التحليل الأمني: تعميق الدراسات الأمنية

3-البعد الإقليمي للأمن: مقترب مركب الأمن

4-الأمن المجتمعي والأمننة: دور الهوية وفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية

1-باري بوزان والتحليل الأمني الشامل:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس التي عمدت الى توسيع وتعميق مفهوم الأمن، مركزة على التجليات الاجتماعية له، حيث تنطلق من اعتباره قبل كل شيء مسعى une démarche وأن الفاعلين Actor ينزعون الى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمننة sécurisation، (OLEWæver,2003,p.12)، وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء(بالة2011-2012، ص.40)، إذ يعتبر بوزان الأمن بأنه : "العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي فانه يعني) قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا الى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود"433-432 buzan 1991,p.p)).

هذا، وتعتبر مدرسة كوبنهاغن أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، فعلى مستوى نظرية العلاقات الدولية فان مقاربة مدرسة كوبنهاغن هي تقريبا غير قابلة للتصنيف، " فماك سويني" يعتبر أن أغلبية أعمالها موضوعية وواقعية، في حين أن هويزمانز Huysmans، ووليامز williams يعتبرانها خليطا من الواقعية والبنائية (حمزة

2011-2010، ص.14). ينطلق باري بوزان من أعمال جون هرز حول المعضلة الأمنية، حيث يعتبر أن الفوضى الدولية تعرض الدول للمعضلة الأمنية، لكنه يعتقد أن الواقعيين ضبطوا مشكلات أمن دولة ما على مستوى التحليل النسقي فقط، بقدر ما هذه المقاربة صالحة بالنسبة للقوى الكبرى التي تتأثر حقيقة بالنظام الدولي في عمومه، بقدر ما تتكيف مع دراسة مشكلات الأمن الخاصة بباقي الدول، فان كان أمن القوى الكبرى يتأثر بما يحدث ضمن النسق الكلي (النظام الدولي) نتيجة اتساع شبكة مصالحها، فان الأنساق الفرعية الأخرى (الدول و الأقاليم الصغيرة) لا تتأثر دائما بما يحدث في مناطق بعيدة عنها جغرافيا (حمزة 2010-2011، ص . 15) .

كما ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف باري بوزان لهذا الأخير على أنه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فان الأمن يعبر عن: " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فان الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يشتمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود" (بالة 2011-2012، ص. 41). ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد الانفلات منه أو تحييده كليا، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي يعتبر أن الأمن في ظل الفوضوية يمكن أن يكون نسبيا فقط وليس مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم محافظ لأنه يتعلق بالدول الموجودة، حيث يعرفه بأنه: " قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية" (بن عنتر2005، ص. 15) .

2 . مستويات التحليل الأمني: تعميق الدراسات الأمنية

بداية يمكن القول أن تحليلات باري بوزان Barry Buzan هي مزيج من الواقعية البنيوية والتحليلات البنائية، فدراسته المعنونة: People , state and fear (1991) التي حاول من خلالها إيجاد رؤية عميقة وأكثر اتساعا لمفهوم الأمن والدراسات الأمنية قد أسست على مفهومي : المستويات والقطاعات(قسوم 2010، ص. 109). ينظر باري بوزان Barry Buzan للأمن من خلال: الفرد، الدولة والنظام الدولي، إلا أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية لفهم السلوكيات الأمنية، فالدولة تتكون وفقا لبوزان Buzan من ثلاثة مكونات: فكرة الدولة الوطنية / القومية Nationalisme، القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)، المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري) تبعا لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة بهذا الشكل يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث. وبالمقابل فقد فرق بوزان Buzan بين الدول الضعيفة والدول القوية كشرط للأمن على مستوى الدولة، فإذا كانت قوة الدول وضعفها في تحليل والتز waltz تقاس بمدى قدراتها المادية فقط، فان بوزان يراها تقاس تبعا لمستوى استقرارها المؤسساتي ومدى انسجامها السياسي -الاجتماعي الداخلي، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من العسير تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج، مما زاد من تعقيد مشكلة التحليل الأمني (Macleod , d'aoust ,grondin 2007 , p.364).

كما أن وجود ارتباطات بين مستويات التحليل الثلاثة :مستوى الأفراد، الدول والنظام الدولي .جعل الأمن على أي من هذه المستويات يعتبر ضروريا للأمن على المستويات الأخرى، وعلى حد تعبير" بوزا ن" Buzan فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة، وبناء على هذه الطروحات يقترح Müller ثلاثة مستويات لدراسة الأمن

يورد فيها الأطراف موضوع الدراسات الأمنية والقيم المهددة وهي: العناصر التي ترد في تعريفWolfers للأمن، حيث حدد الكيان موضوع الأمن، والقيم المهددة وفقا لما يلي (عادل زقاغ،2011، ص ص.107-108):

1-الدولة: السيادة والقوة

2-المجموعة: الهوية (النظرة للهوية تصقل التصور لماهية المصلحة)

3-الأفراد: الرفاه والبقاء.

كما يرى باري بوزان أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تؤثر في سلوكيات وحداته مما يجعلها تخضع لمعضلة الأمن، غير أنه يرى إمكانية تخفيف هذه المعضلة وحتى تجاوزها لأن النظام الدولي المعاصر أقرب الى الفوضى الناضجة. هذا، وقطع بوزان الصلة مع الدراسات المتحورة حول سياسات الأمن الوطني (الواقعية أساسا) التي تطبق دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها على المستويين الإقليمي والدولي، لكن هذا لا ينفي أنه بقي قريبا من بعض المسلمات الواقعية خاصة عندما اعتبر أن:

1-الدولة هي الوحدة المرجعية للأمن،

2-الجماعات الإنسانية هي المعنية بالأمن وليس الأفراد، فان كل من المتفق عليه أن أمن الأفراد هو السبب الذي تأسست من أجله الدولة، فانه يمكن أن تكون هي أيضا مصدرا لأمنهم، يمكن للأفراد أن يكونوا مهددين... بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع باقي الدول، إذا فأمن الأفراد ليس مستقلا في حد ذاته، بل تابع لبنى تتعداه (الدولة، النظام الدولي)، وبالتالي لا يمكن أن يكون في حد ذاته مستوى أساسيا للتحليل في الدراسات الأمنية.

3-مسألة الأمن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فوضوية النظام الدولي، التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام، والتنازع الذي يمكن أن ينشا عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف الوحدات السياسية للنظام.

هذا، ويختلف باري بوزان عن الواقعيين في:

4-تميزه بين الدول تبعا لأنظمتها وفعالية سلطتها، وأخده بالاعتبار عناصر متعلقة بالسياسة الداخلية، فالأمن يجب أن ينظر إليه باختلاف أنماط الدول، طبيعة العلاقات بين الدولة والأمة، المؤسسات والإيديولوجيات، كما ميز بين أنماط الفوضى (ناضجة وغير ناضجة) بالاعتماد على وجود دول مهيأة للتعاون أو لا، ومدى تقبلها لقواعد ومؤسسات تسمح بتنظيم علاقاتها.

5-رؤيته لضرورة التخلي عن التمييز التقليدي بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، ودراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية (أمن المواطنين والأمن الوطني).

6-اكتشافه لوجود توتر دائم بين أمن الأفراد والأمن الجماعي وبأن هذه الوضعية تؤدي الى المعضلة المركزية للأمن.

7-تأكيده على الطابع اللامتناهي الذاتي للتهديد الخاضع قبل كل شيء الى الخيارات السياسية والتابع لهوية الفاعلين، واعتقاده أن المصدر الذي يمكن أن ينشأ منه مشكل متعلق بالأمن هو ظرفي وغير ثابت.

3 . قطاعات الأمن: توسيع الدراسات الأمنية

ما يميز برنامج البحث لمدرسة كوبنهاغن هو المفهوم الفرعي للأمن بين القطاعات الخمسة للأمن المتمثلة فيما يلي:

أ . القطاع السياسي:

يتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة (السيادة، والوحدة الإقليمية)، وعلى وجه العموم فان المجال السياسي للأمن الوطني هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي على المستوى الداخلي، بحيث يتحقق الأمن من خلال ضمان أو فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها، أو من خلال تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها(أوشن: 2009-2010، ص. 57).

هذا، ويشمل القطاع السياسي بعدين (بن سعدون 2011-2012، ص. 26)، بعد النسق الدولي (وحدة، تفاعل، بنية)، أو المستوى الداخلي (حماية الأفراد وضمان أمنهم)، فبعد النظام الدولي يبدو أكثر أهمية للحديث عن الأمن الدولي، لأن حدود الأمن الوطني مرتبطة ومعرفة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، وهو شرط يمكن من الحديث بكل مصداقية عن الأمن الوطني، فالوحدات السياسية تتطور في هذه البيئة وهي مهيكلة بهذا النظام في شكل بنية مزدوجة حسب وانت Wendt : الفوضى لا تعني الانهيار، لكن تعني باختصار غياب سلطة عالمية مجسدة في حكومة تعوض حكومات الدول، فالفوضى لا تظهر إلا في وجود الوحدات السياسية ذات السيادة داخل النظام، فمن دون هذه الفواعل لا فائدة من الحديث عن الفوضى أو على الأقل مناقشة الافتراضات ومتطلبات وإنتكاسات الأمن القومي / الوطني. يتعلق الأمن السياسي بمدى الاستقرار المؤسساتي للدول وأنظمتها الحكومية بالإضافة إلى شرعية إيديولوجية، وضمن هذا القطاع تتبنى ثلاث مرجعيات أمنية هي: الدول، الأنظمة الدولية والحركات العابرة للحدود الوطنية، فالتهديدات الموضوعية في هذا القطاع ليست عسكرية، ولكنها تنصرف إلى مساءلة الأفكار والمرجعيات المؤسسة للدول والجماعات الوطنية والحركات الاجتماعية أو المؤسسات الدولية، وحتى مبدأ السيادة في حد ذاته، فيمكن للسيادة أن تتهدد موضوعيا بفعل مسالة الاعتراف أو الشرعية أو السلطة الحاكمة (قسوم 2010، ص. 112)

ب . القطاع العسكري:

يخص مستويين، هما قدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول، وكذا مدركات الدول تجاه بعضها البعض، من حيث النوايا السياسية والأمنية فيما يخص نظام وإستقرار الدول، وكذا أنظمة الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، فنهاية الحرب الباردة قد قلصت من القواعد العسكرية في دول المحيط، كما قللت من الحوافز للتزود بالسلاح، وفوتت على القوى الكبرى الكثير من المكاسب، غير أن نهاية الحرب الباردة سمحت بنشوب مواجهات عسكرية داخل المحيط وبروز دور لوساطة القوى الكبرى التي تعتبر نفسها راعية للسلام والأمن الجماعي(بن سعدون 2011-2012،ص.26). يتميز هذا القطاع باستخدام الإكراه والقوة المادية، والوحدة المرجعية الأساسية فيه هي الدولة ذات السيادة، ويدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكرية التي تستهدف وجود الدولة : إقليمها، قواتها المسلحة، ويمكن أحيانا الذهاب أبعد من الدولة ذات السيادة في هذا القطاع، لأنه في بعض الحالات يكون موضوع الأمن في الواقع وحدات تحتية sous- unités عائلات، قبائل، عشائر، طوائف دينية أو غيرها، كما يمكن أن تكون حماية بعض المبادئ والقيم موضوعات لسياسة أمنية تتطلب إستخدام أدوات العنف والقهر كمحاربة الإرهاب والترهيب، وبالتالي تصبح موضوعات لهذا القطاع (حمزة 2010-2011، ص . 16).

وفي القطاع العسكري، فإن ممثلي الدولة (الوزراء، القيادات العسكرية، مصالح الأمن) هم الفاعلون الأساسيون الذين يعبرون عن تصورات الدولة لكيفية التعامل مع التهديدات، والذين يتعاملون مع المسائل العسكرية والتنظيمات الأمنية، ويمكن لبعض الفواعل في القطاع العسكري (القوات الجوية، الصناعة الحربية، شركات الأمن الخاصة) أن تؤثر على ديناميكية هذا القطاع بالرغم من أنها ليست وحدة مرجعية ولا فاعلا من الفواعل السياسية للأمن.

ج . القطاع الاقتصادي:

يرى **باري بوزان** أن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول، وإستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن إضطرابات النظام الاقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجر عنها من إضطرابات إجتماعية، وضعف التماسك والتكافل الاجتماعي، العقوبات ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات الإجرامية (بن سعدون 2011-2012، ص. 30).

إن كل هذه الاحتياجات والضمانات التي يقوم عليها الأمن الاقتصادي للدولة متعددة فهي تشمل الأفراد والدول، فالنظام المعقد للاقتصاد العالمي بقواعده ومعاييره ومبادئه، غير أنه يرتبط بالدرجة الأولى بمدى قدرة الدول من الوصول إلى الموارد والأسواق والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاه والسلطة في النظام الدولي، غير أنه ينتفي الإجماع حول الطريقة التي يحصل بها هذا النوع من الأمن، لأن السوق ببساطة يعمل وفق مبدأ المخاطرة، فكما أوضح بوزان فإن : "الوضع الطبيعي للفاعلين في إقتصاد السوق هو المخاطرة والمنافسة العنيفة واللايقين "(قسوم 2010، ص . 113).

د . القطاع المجتمعي:

يعرف بوزان الأمن المجتمعي على أنه إستمرار –في ظل شروط مقبولة للتطور-أنماط تقليدية للغة والثقافة وكذا للهوية والممارسات الوطنية والدينية لمجتمع من المجتمعات.(thieery Balzacq,2003-2004,p9) ، وبالمقابل يعرفه أول ويفر OLE Weaver بأنه:

" قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية" (حمزة 2010-2011، ص. 17)

ويعتبر مفهوم الأمن المجتمعيّ واحدًا من الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاجن إلى حقل الدراسات الأمنية إنبثق عن الإقرار بوجود وحداتٍ مرجعيّةٍ للأمن غير الدّولة .وقد طُوِّرَ هذا المفهوم داخل مدرسة كوبنهاجن خصوصًا من طرف أول ويفر، الذي أحدث به قطيعةً مع الدراسات التقليدية المتمحورة حول الدّولة (محمد ياسر الأيوبي،2008، ص ص.149-150). ويؤكد ويفر أن العولمة الحالية أثرت على الدول، لكن ليس بالدرجة نفسها التي أثرت بها على المجتمعات فإن هويتها أصبحت على المحك في مواجهتها لمجموعة من الظواهر الجديدة كتصاعد وتيرة الهجرات، الاستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية، وتصاعد ديناميكية الاندماج ضمن كيانات أوسع، وهي ظواهر تهدد الهوية الوطنية والدينية للمجتمع، فتصبح التخوفات المرتبطة باللا أمن، بالآخر، بالهجرة، بالغزو، بفقدان القيم الثقافية وأنماط الحياة هي ما يشغل الأفراد والأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي الذي يشير الى ظهور شعور الـ " نحن "المتميز عن "الآخر" هذا الآخر سواء كان اثنية أو طائفية دينية أو غيرهما فانه ينظر إليه كتهديد من طرف الـ "نحن" .

هـ . القطاع البيئي:

بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفياضات، الجفاف، التصحر .... وتتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر البيئة وسلامتها، وينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيميائية، إستنزاف الثروات الطبيعية مما يحدث إضطرابا وخللا في النظام الطبيعي وبنية الكوكب (بن سعدون 2011-2012، ص. 34). كما يشمل إرتفاع منسوب مياه المحيطات جراء ذوبان جليد القطبين الناتج بدوره عن خلل في المناخ، خطرا على مجتمعات الجزر في المحيط الهادي وجنوب آسيا، بحيث يمكن لهذه التهديدات أن تغير كثيرا في نشاطات الإنسان في مناطق مختلفة من العالم والمهددة بهذه الأخطار، ناهيك عن إرتفاع مفعول الدفيئة جراء الغازات الكيميائية المؤثرة على طبقة الأوزون، بالإضافة الى النشاطات الأخرى الملوثة التي تهدد بتخفيف نسبة الأوكسجين في الجو، ومن ثم إلحاق أضرار بالإنسان والحيوان والنبات.

ومع تزايد عدد السكان وإستنزافهم لمواد الكوكب الطبيعية تزايد الاختلاف والتسارع في التغيرات المناخية والبيئية مسببا الجفاف والتصحر والفيضانات وارتفاع منسوب البحار والمحيطات التي ستعرض الكثير من البلدان الضعيفة للخطر وربما للاندثار والى المزيد من الهجرات البشرية والتي بدورها ستكون مدعاة لتهديدات أمنية لدول أخرى.

وبالنظر إلى كون التهديدات البيئية ذات طبيعة عالمية في معظمها أصبحت تشكل موضوع التوتر والحوار في آن واحد بين دول المركز والمحيط، لأن تفاقم المشكلات البيئية خاصة في البلدان الضعيفة (في المحيط) تشجع دول المركز لاتخاذ ذلك كذرائع للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المحيط والمركز على حد سواء (بن سعدون 2011-2012، ص. 35). لكن بالمقابل من الضروري لدول المحيط أن تتعاون فيما بينها وتنسق جهودها لإدانة البلدان الصناعية، فهذا الاتهام المتبادل بين المركز والمحيط جعل التعاون بينهما فيما يخص المسائل البيئية تحت مستوى الأمن البيئي المأمول الذي يجنب الكوكب والبشرية ويلات كوارث طبيعية قادمة ويعود السبب إلى تضارب المصالح والمكاسب بين الطرفين، فالمركز على غير استعداد أن يتخلى عن مصالحه ومكاسبه التي تتماشى وحجم قدراته الاقتصادية الهائلة، وبالمقابل نجد دول المحيط نفسها عاجزة لضعفها عن مواجهة التداعيات البيئية. ولا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض بل تحدد كل منها مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات ولكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات، فهناك ترابط قوي بين الأمن القومي والبعدين الاقتصادي والأمني (بالة 2011-2012، ص .44).

3 . البعد الإقليمي للأمن: مقترب مركب الأمن

لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز إسهامات باري بوزان الذي يعتبر إقليمية الأمن ظاهرة علائقية، كون الأمن علائقي فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل Security interdependence غير القابل للتجزئة، فقد ذهب الأستاذ وليام طومسون williams Thomson لتعريف الأمن الإقليمي بثلاثة عناصر (مقلد 1979، ص. ص. 222-223).

1-التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان

2-الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد

3-حجم هذا الكيان، وتتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية

كما تذهب بعض الاتجاهات لاعتبار الأمن الإقليمي بأنه سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم. وبالتالي فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، مرورا بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، وتأسيسا على هذا فان الأمن الإقليمي هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول مرتبطة ببعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي (سمير قلاع الضروس،2017، ص.92). أما نظام الأمن الإقليمي فيقوم على إتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة واحدة، وترتبط فيما بينها بروابط معينة (الحربي صيف2008، ص. 21). هذا، ويتمحور الأمن الإقليمي حول أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي، ولتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، فقد إستخدم بوزان مصطلح " المجمع الأمني الإقليمي régional Security complex . كما يعرف بأنه: " مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية إرتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمن الدول الأخرى" (بالة 2011-2012، ص. 46). وعرف باري بوزان مركب الأمن الإقليمي عام 1983 بأنه: "مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر اليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض"(barry buzan,1983,p.106)،وهو نفس التعريف الذي أعاد طرحه في النسخة الثانية من الكتاب عام 1991من خلال تركيزه على الخاصية الأساسية لهذا المفهوم تتمثل في وجود مستوى عال من التهديد بجانب الخوف المتبادل بين وحدتين أساسيتين أو أكثر-(barry buzan,1991,pp.193 194). هذا، وتعتبر نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تتعلق أساسا بديناميات القطاعات العسكرية والسياسية أين تتمدد وتنتشر التهديدات بسهولة بالنظر لقصر المسافة أصبحت تتعدى إلى القوى العالمية إستنادا لضخامة إمكانياتها التي سهلت لها التغلغل في النظم الفرعية في ظل وجود قوى أقل تفاعلا على مستوى الأنظمة الفرعية.

ولتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بان العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، كما يعتبر أن الإيديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية، فضلا عن توازن القوى العوامل المحددة للعلاقة : الصداقة / العداوة، بحيث تعرف المجمعات الأمن الإقليمية بأنماط متينة من الصداقة والعداوة Amity / Enmity بين وحداتها، حيث يبقى العامل المهم في تحديد المجمع الأمني يكمن في الدرجة العالية من التهديد والخوف الذي تحسه دولتين أو أكثر بشكل متبادل، وحسب بوزان Buzanو ويفرWeaver فإن المجمع الأمني الإقليمي تخص تلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الاعتماد المتبادل مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم الأمنية المجاورة . إن الميزة الرئيسية لمجمعات الأمن الإقليمي هي التأثر بالعوامل التاريخية من العداوات طويلة المدى، أو بالالتقاء الثقافي والحضاري، كما يلعب القرب الجغرافي دورا حاسما في تقوية التفاعلات الأمنية التي تتجلى في القطاعات العسكرية، السياسية، الاجتماعية، والبيئية.

فالمستوى الإقليمي في عالم ما بعد الحرب الباردة كما يرى " لاك " و " مورغان " قد شكل مركز إهتمام دارسي الشؤون الأمنية في العالم المعاصر، كما شهد أكثر التفاعلات الدولية الصراعية والتعاونية على حد سواء، فإن أكثرية الدول تدير علاقاتها الأمنية وتحددها في السياق الإقليمي وليس العالمي من هذا المنطلق، فإن الأمن الإقليمي يتمحور حول أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي ولتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم. فقد وضع بوزان مصطلح " المجمع الأمني الإقليمي للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط إهتمامها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، وتعرف مجموعات الأمن الإقليمية بأنماط متينة من المودة والعداوة بين وحداتها حيث يبقى العامل الأهم في تحديد المجمع الأمني هو دائما الدرجة العالية من التهديد والخوف الذي تحسه دولتين أو أكثر بشكل متبادل، ويجادل بوزان وواييفر بأن المجمع الأمني الإقليمي ليس تصورا يمكن تطبيقه على أي مجموعة من الدول ولكنه يختص بتلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الاعتماد الأمني المتبادل مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم المجاورة، فمجموعة الأمن الإقليمي تعرف ذاتها على أنها بنى فرعية للنظام الدولي، بالنظر للكثافة النسبية للاعتماد الأمني المتبادل بين مجموعة من الوحدات وعدم الاكتراث الأمني بين هذه المجموعة والوحدات المحيطة بها.

هذا، وتتركز البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي على أربع متغيرات هي (بوسكين 2014-2015، ص. 60):

1-الحدود Boundaries: التي تفرق المجمع الأمني الإقليمي عن غيره.

2-البنية الفوضوية Anarchy structure: بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لابد أن تتشكل من وحدتين مستقلتين فما فوق.

3-القطبية polarity: التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات.

4-البناء الاجتماعي social construction : الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.

من هذا المنطلق وإعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد بوزان مجموعة من مركبات الأمن وهي: أمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا وهي كيانات جغرافية (بن عنتر2009، ص .13). هذا، وتشكل الروابط الثقافية والعرقية أحد العوامل لتحديد مركبات الأمن، وهذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط، حيث تسيطر فكرة " أمة عربية "، والقوة السياسية للإسلام العابرة للحدود، وتضعف كل من القومية العربية والإسلام هوية الدول المحلية ويشرعنان درجة عالية وغير معهودة من التداخل والاختراق الأمني، كما يخلقان ميلا لإقامة منظمات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي ....)، ويلعبان أيضا دورا رئيسيا في تحديد الأنماط الأساسية للصراع في المنطقة المرتكزة على ثلاث دول غير عربية هي: إسرائيل، تركيا وأثيوبيا. وعليه فان الأنماط الثقافية والعرقية تساعد في تحديد مركبات الأمن، ولكنها تأتي في مركز ثانوي بعد إدراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات. ويقر بوزان بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط كالخليج، والقرن الإفريقي، الشرق الأوسط والمغرب العربي، والتي لها ديناميكية الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل، لكن هناك تجاوز للحدود وتداخل بين الديناميات داخل مركب الشرق الأوسط، يكفيان لتبرير تحديده كنطاق أوسع لوحدة إقليمية أساسية.

وضمن مركبات الأمن الفرعية يوجد مركب الأمن المغاربي، والذي يصفه باري بوزان بالأضعف، حيث ترتكز أساسا حول تحول وإضطراب العلاقات بين ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وكذا الصحراء الغربية (قسوم 2010، ص. 117). ويرى بوزان بأن حدود المغرب العربي مع إفريقيا قد شوهت إنطلاقا من أن ديناميات الأمن المغاربي تدفع نحو تخومات أخرى على رأسها: تشاد، الصحراء الغربية، موريتانيا، ليبيا، المغرب، وحتى إسرائيل التي تتبنى سياسات معينة في العديد من دول الصحراء الكبرى، إلا أن أكبر مشكل إقليمي في المغرب العربي إنفجر مع ضم المغرب للصحراء الغربية بداية من عام 1975، وهو ما أدى الى حدوث توترات مع كل من الجزائر وليبيا. إن إرتباط مركب الأمن الفرعي المغاربي في إطار مركب الشرق الأوسط بالأمن الأوروبي بحكم القرب الجغرافي الأمريكي ضمن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بالنظر الى توسع مفهوم الأمن.

4 . الأمن المجتمعي والأمننة: دور الهوية وفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية

لقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن في تطوير الدراسات الأمنية من خلال تعميق وتوسيع مفهوم الأمن، فضلا عن نظريته الخاصة بمجمعات الأمن الإقليمي، وتعزز ذلك من خلال مفهوم الأمن المجتمعي sociétal Security، ونظرية الأمننة securitization.

ا . الهوية والمجتمع والأمن المجتمعي:

يرى **أول وايبفر** أنه بعد نهاية القطبية الثنائية وبروز ظواهر كالعولمة، البناء الأوروبي، توسع التمركز حول القوميات في أوروبا الشرقية، فإن المجتمع هو المعني بالتهديد أكثر من الدولة، فقد إنشغل الأفراد وإرتبط خوفهم بمواضيع كالهجرة، الغزو،ضياع القيم الثقافية، وفقدان نمط الحياة..، وعليه فهو يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر إنسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة، فالبعد المجتمعي الذي رمز إلى واحد من قطاعات الدولة حسب باري بوزان أعتبر موضوعا ومرجعية أمنية في تحليلات وايبفر (billmcsweeny,2004,p.63)، فأصبح التركيز في الدراسات الأمنية على فهم ثنائي للأمن يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية. فالبقاء بالنسبة لأي دولة يختصر في حمايتها لسيادتها، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس. هذا، ويعتبر أول وايبفر الأمن المجتمعي بأنه:

" قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية"(Seyhan ,Dillon , Weaver , williams et les autres 1998,p.p.31-32) .

كما ننوه إلى أن إستخدام مصطلح المجتمع society ليس المقصود منه بنيته أو تنظيمه بقدر ما تركز الاهتمام حول هويته، فالمجتمع يعبر عن: "سلسلة الأفكار والممارسات المحددة للأفراد كأعضاء من مجموعة اجتماعية فالمجتمع يتمحور حول الهوية وحول التصور الذاتي للطوائف وللأفراد الذين يعرفون دواتهم كأعضاء من طائفة معينة .... وإذا كانت المجتمعات هي التي تمثل مركز الاهتمام في الإشكالية الجديدة للأمن، فان مسائل الهوية والهجرة هي التي ترسم الادراكات القاعدية للتهديدات والهشاشات، وعليه فالمجتمعات تتمركز بالأساس حول الهوية." (قسوم 2010، ص. 119). تبعا لذلك، تتناول الانشغالات الأمنية المعاصرة حماية الهوية والدفاع عن الثقافة، مما يجعل من مسائل الهوية والثقافة رهانات أمنية وقضية بقاء في مواجهة الأخطار والتهديدات المحيطة بهما.

غير أن كلا من المجتمع والهوية حسب بيل مكسويني Bill Mc Sweeney قد قدمت على أنها حقائق إجتماعية وفواعل منفصلة وعقلانية بنفس الموضوعية والمنزلة الأنطولوجية كالدولة. هذا، وفي الإطار التحليلي الذي وضعه كل من باري بوزان Buzan وأول واييفر Weaver، ودي ويلد De Wilde إعتبر أن هوية المهاجرين أو غيرها من الهويات المتنافسة متوقفا على إنفتاح النخبة المستلمة أو المستحوذة على الهوية الجماعية من عدمه، غير أن مفهوم مستلم أو المستحوذة على الهوية الجماعية يكشف عن تناقض مهم داخل الإطار النظري لهذا النوع من التفكير، فلا وجود لمثل هذا " المستلم " على إعتبار أن الهوية هي تعبير عن بناء إجتماعي وتاريخي يتطور عبر الزمن. غير أن مدرسة كوبنهاغن لم يعملوا على تحديد الجماعات المقصودة سواء كانت الهويات داخل القطاع المجتمعي أو الهوية الجماعية ... فضلا عن معالجتهم لمفاهيم الهوية والجماعة كوحدات ثابتة وليس كبناءات إجتماعية (قسوم 2010، ص .120).

ب . نظرية الأمننة: Securitization Theory

لقد عرف كل من ويفر وبوزان الأمننة للدلالة على" فعل خطابي (Speech Act) ناجحٌ والذي عبره يتمّ بناء فهم تذاتاني في مجموعةٍ سياسيّةٍ لمعالجة شيءٍ مّا على أنهّ تهديدٌ وجوديٌ لقيم وحدةٍ مرجعيّةٍ معيّنةٍ، للتمكّن من اللجوء إلى تدابير استعجاليةٍ وإستثنائيةٍ للتعامل مع هذا التهديد(Holger Stritzel, 2007, p.358) .، بمعنى أنه بمجرد وصف شيء ما بأنه مسألة أمنية يصبح كذلك، وقد أشار واييفر Weaver إلى ذلك قائلا: "يصبح شيء مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك"(حجاد 2016، ص .69). هذا، وتشير فكرة الأمننة إلى المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة، وعليه تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي(Rita Taureck,2006,p.3) .

لقد جاءت مدرسة كوبنهاغن بمفهوم الأمننة بإقرارها أن الأمن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، فإضفاء طابع الأمننة على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي للفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية(catheriene charrett,2009,p.13) ويرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسالة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما كالحكومة أو البرلمان أو أي سلطة سياسية أخرى وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل عبر الخطاب وكان له القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة التي تتضمن شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد. فضلا عن شرط آخر وهو تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل، فتقديم مسألة على أنها تهديد فعلي، كما يعني بوزان: "إذا لم نعالج هذه المشكلة، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نكون موجودين أو لن نكون أحرارا للتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة " (rita Taureck,2006,p.3) . هذا، ويرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن بأن إطار الأمننة يستند إلى ثلاثة معاني (,matt mcdonald,2008)

أولا . شكل الفعل: the form of the act المبنى امنيا مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا . سياق الفعل context of the act : محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

ثالثا . طبيعة الفعل natur of the act : من خلال معرفة مهددات الأمن.

كما جادل وايبفر بأنه لا يمكن إعتبار الأمن كحالة سابقة في وجودها عن الخطاب كما بين أنه ممارسة ذاتية المرجعية بمعنى أن شرط وجوده قد أسس بفعل الخطاب ذاته وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه، وتعرف أعمال الخطاب على أنها أفعال تؤدي عبر الخطاب، وهي تشير إلى وحدات صغيرة تحدث فعلا (أمر / وعد / طلب) عن طريق اللغة، إلا أن وايبفر اهتم بمفهوم الأداء الذي طوره أوستين، الذي يشير الى أن الألفاظ التعبيرية (أعلن / قال / وعد / دعا / حكم) هي من الأشكال التعبيرية المكونة للفعل، فضلا عن اعتبار أفعال الخطاب وفقا لمدرسة كوبنهاغن أدوات تستخدم من طرف الفواعل لتحقيق أهدافهم. هذا، وفي دراسته المعنونة: " the war on terrorism as the new macro -securitization» طرح بوزان فكرة الأمننة الكلية إذ تشير إلى نفس معنى نظرية الأمننة ولكنها تمارس على نطاق أكثر إتساعا مستندة إلى بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية على غرار : التهديدات الجيواقتصادية،الإرهاب، الانتشار النووي (BARRY BUZAN, OLE WÆVER,2009,p.259)، ويرجع بوزان هذه الظاهرة الى العولمة والاعتقاد بإيديولوجية عالمية، وتمثل الحرب الباردة وفقه المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمننة، كما يعتقد أن هذه الظاهرة قادرة على تنظيم حركيات الأمن السائدة بين مجتمع الدول لعدة عقود.

خاتمة:

يقوم التصور الأمني لمدرسة كوبنهاغن على توسيع مفهوم الأمن ليضم الى جانب القطاع العسكري قطاعات أخرى لا تقل أهمية عنه كالقطاع الاقتصادي والسياسي والبيئي والمجتمعي، في ظل تعميق المفهوم وضم فواعل جديدة الى جانب الدولة القومية على غرار الفرد والنظام الدولي، على الرغم من بقاء الدولة كمرجعية أساسية في التحليل، فضلا عن التركيز على المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، فتحليل الأمن على هذا المستوى يعد من أبرز إسهامات **باري بوزان** الذي يعتبر إقليمية الأمن ظاهرة علائقية، فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي للاعتماد الأمني المتبادل، كما أصبح التركيز في الدراسات الأمنية على فهم ثنائي للأمن يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة، والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية، فالبقاء بالنسبة لأي دولة يختصر في حمايتها لسيادتها، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس.

كما طرحت مدرسة كوبنهاغن فكرة الأمننة حيث تشير الى المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة، وعليه تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي بمعنى أنه لكي تصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما كالحكومة أو البرلمان أو أي سلطة سياسية أخرى، وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل عبر الخطاب.

قائمة المراجع:

1- أوشن، س(2009-2010). دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

2- الأيوبي، م. ي. (2008)، النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني، طرابلس: المؤسّسة الحديثة للكتاب.

3- بالة، ع (2011-2012). مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

4- بن عنتر، ع.ن.(2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

5- بن عنتر، ع.ن(2009)، المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن، محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، جامعة الحاج لخضر.

6- بوسكين، س(2014-2015). تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم السياسية.

7- بن سعدون، أ.(2011-2012). الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5 + 5، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

8- حمزة، ح. (2010-2011). الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

9- الحربي س. ع (صيف 2008). مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر. المجلة العربية للعلوم السياسية(19)، 21.

10- زقاغ ع. (جوان2011)، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، دفاتر السياسة والقانون(5)،107-108.

11- مقلد، إ. ص(1979). الإستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث.

12- قلاع، أ.س. (2017)، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع دار الروافد الثقافية-ناشرون.

13- قسوم، س(2010). الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

14- تخصص: استراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Ayse Seyhan, a(1998). "Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres, "Cultures et Conflits 31-32 (Automne-Hiver 1998), Available at :

http://www.conflits.org/index541.html.

2- Balzacq, t.(2003-2004), «Qu'est-ce que la sécurité nationale?», La revue internationale et stratégique,(n°52, hiver),.19.

3- Buzan,b.(1991).new patterns of global security in the twenty – first century. International affairs, 432-433.

4- Buzan,b. OLE WÆVER(2009), Macrosecuritisation and Security constellations : reconsidering scale in securitisation theory, Review of International Studies(35), British International Studies Association, 259

5- Buzan, b. (1983), People, States and Fear : The National Security Problem in International Relations, Brighton : Wheatsheaf Books LTD.

6- Buzan, b. (1991), people, state, and fear : an agenda for international security studies in the post-cold war era, london ,harvester wheatsheaf

7- charrett, c.(2009), a critical application of securitization theory overcoming the normative dilema of priming security, barcelona : institut catalan international per la Pau

8- Macleod, a.a –d'aoust, m et grondin, d.(2007). Les études des sécurités, in théories des relations internationales contestations et résistances. Québec: Athéna éditions.

9- McDonald, m. "Securitization and the Construction of Security", Available At:
http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563 .

10- mcsweeney, b. (2004), security, identity and interests a sociology of international relations, uk cambridge university press

11- Stritzel, H.(2007), Towards a theory of Securitization: Copenhagen and beyond (vol.13, n°03), European journal of international relations.358.

12- Taureck, r.(2006)" Securitization theory and securitization studies," journal of International Relations and Development, 9, Available At:
http://dx.doi.org/10.1057/palgrave.jird.1800072